الأمم المتحدة

A/75/190

الجمعية العامة

Distr.: General
27 July 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 18 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

تنفيذ عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر (2010-2020)

تقرير الأمين العام

موجز

أعلنت الجمعية العامة في قرارها 195/62 العقد 2010-2020 عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر. وفي الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، قدم الأمين العام تقريرا عن الأنشطة والفعاليات الخاصة التي اضطلعت بها في النصف الأول من العقد (A/69/311) أمانةُ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، ومعها خمسة شركاء متعاونين هم: برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وإدارة شؤون الإعلام (حاليا إدارة التواصل العالمي).

ويركز هذا التقرير، الذي أُعد عملا بالقرار 221/69، على إنجازات العقد فيما يتعلق بهدفه المعلن وهو: التوعية بالأسباب الكامنة وراء استمرار تدهور الأراضي والتصحر وبالحلول المتاحة لتداركهما في إطار الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (2008-2018)، اللذين اعتُمدا في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. ويسلط التقرير الضوء أيضا على الشركاء المتعاونين ويختتم بملاحظات وتوصيات بشأن الإجراءات التي يمكن أن تزيد من تكريس هذه الإنجازات وتعزز تنفيذ عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030).

* A/75/150.

051020 280920 20-10144 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 221/69، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدِّم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر (2020-2010).

ثانيا - معلومات أساسية

2 - انطلاقا من القلق العميق الذي يساور الجمعية العامة إزاء تدهور حالة التصحر في جميع المناطق، وبخاصة في أفريقيا، وما يترتب على هذا التدهور من آثار بعيدة المدى فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما القضاء على الفقر، وفي ضوء النجاح الذي حققته السنة الدولية للصحارى والتصحر لعام 2006 في زيادة الوعي بشأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، أعلنت الجمعية العامة، بموجب قرارها 195/62، الفترة 2010-2020 عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر.

3 - وعملا بقرار الجمعية العامة 201/64، عينت الجمعية أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتكون مركز التنسيق لأنشطة العقد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والهيئات المعنية الأخرى في الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة (حاليا إدارة التواصل العالمي).

4 - ويركز هذا التقرير على تحقيق الهدف المعلن للعقد وهو: زيادة الوعي بالأسباب الكامنة وارء استمرار تدهور الأراضي والتصحر وإيجاد الحلول لتداركهما في إطار الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (2018-2008)، اللذين اعتُمدا في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. ويسلط التقرير الضوء أيضا على دور الشركاء الرئيسيين وبعض الفعاليات الخاصة في تحقيق هذه الإنجازات.

ثالثا - الأعمال التي اضطلعت بها أمانة الاتفاقية وشركاؤها

5 - أُعلن عن بداية عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (2020-2010) في 16 آب/أغسطس 2010 في فورتاليزا، البرازيل، خلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالمناخ والتقلب والاستدامة والتنمية، الذي نُظم في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في عام 2012. وقد ساهم هذا الحدث في استرعاء الانتباه إلى الجهود الحكومية الدولية والمبادرات الناشئة في مجالي البحوث والعلوم المتعلقة بالتصحر والجفاف، كما عزز الاهتمام بها.

6 - ونُظمت أيضاً فعاليات إقليمية للإعلان عن بداية العقد على النحو التالي: في نيروبي، بالنسبة لمنطقة أفريقيا، في 16 آب/أغسطس 2010؛ وفي سول، بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، في 12 آب/أغسطس 2010؛ وفي دنفر، الولايات المتحدة الأمريكية، بالنسبة لمنطقة أمريكا الشمالية، في 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2010؛ وفي لندن، بالنسبة للمنطقة الأوروبية، في 16 كانون الأول/ديسمبر

2010. كما نُظم احتفالان مشـــتركان بمناســـبة العقد وعقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (2020-2011) في هافانا وفي أديس أبابا. وعلاوة على ذلك، عُقدت أحداث خاصـــة للاحتفال بالعقد في ويندهوك، وأنقرة، وتشـــانغوون، بجمهورية كوريا، أثناء دورات مؤتمر الأطراف، وأثناء الاحتفالات التي نُظمت بمناســـبة باليوم العالمي لمكافحة التصـــحر والجفاف. وأُرجئ حدث ختامي للعقد كان من المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة في 9 حزيران/يونيه 2020 إلى وقت لاحق من هذا العام بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

7 - ونُفذت الأنشطة والفعاليات الاحتفالية بتوجيه و/أو مشاركة من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي أنشـــأتها أمانة الاتفاقية في عام 2011. وقد ضـــمت فرقة العمل ممثلين عن إدارة التواصـــل العالمي (إدارة شـؤون الإعلام سـابقا)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصـندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وأمانات اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ، ومبادرة أرض أفريقيا التابعة للبنك الدولي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

8 - وتباين محط تركيز الحملات من حيث الأهداف والمواضـيع والأنشـطة. فعلى سـبيل المثال، كان التركيز المواضـيعي على الغابات في عام 2010، وعلى التنوع البيولوجي والأراضـي الجافة في عام 2011، وعلى الاقتصـــاد الأخضـــر في عام 2012، وعلى الجفاف وندرة المياه في عام 2013، وعلى التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في عام 2014. وكثيراً ما كانت هذه الحملات تنظم في الفترة التي تســـبق مباشـــرة اليوم العالمي لمكافحة التصـــحر والجفاف، الذي يحلّ في 17 حزيران/يونيه من كل عام، باعتبارها جهودا تآزرية في مجال التوعية. وشـملت الفئات المسـتهدفة بهذه الحملات مقرري السـياسـات وصـانعي القرارات، والدّعاة، والناشـطين، والمنظمات غير الحكومية. وشـملت المواد الترويجية ملصـقات وكتيبات ودراسـات متخصـصـة وموجزات سـياسـاتية وقصـصـاً ذات طابع إنسـاني ودراسـات لحالات إفرادية وأفلام. وشـملت الفعاليات أياماً للشؤون الجنسانية ومهرجانات سينمائية وموسيقية ومسابقات.

9 - وقُدمت تقارير تتضـــمن معلومات عن هذه الأنشـــطة إلى دورات مؤتمر الأطراف التي تعقد كل سنتين، الأمر الذي مكّنها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أنشطة التواصل مع الجمهور وتوعيته مع القيام في الوقت نفسه بتوجيه هذه الأنشطة ورصدها.

رابعا - الإنجازات والملاحظات

10 - خلال النصف الأول من العقد، انصب تركيز فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، التي استرشدت إلى حد كبير بتقرير *تقييم النظم الإيكولوجية للألفية لعام 2005* وبالمسـائل التي تهم أمانة الاتفاقية وأطرافها، على زيادة الوعي بشـــأن ثمانية مجالات مواضـــيعية هي: انعدام الأمن الغذائي والجوع؛ والإجهاد المائي؛ وتغير المناخ؛ وفقدان التنوع البيولوجي؛ إزالة الغابات؛ والفقر المدقع؛ واللامســـاواة بين الجنســـين؛ والهجرة البيئية القسرية.

11 - وفي النصـــف الثاني من العقد، ركزت الحملات التي نظمتها فرقة العمل المشـــتركة بين الوكالات على توسـيع نطاق التوعية خلال الاحتفالات التي عُقدت بمناسـبة اليوم العالمي لمكافحة التصـحر والجفاف، ونشـر منتجات إعلامية يمكن لمقرري السياسات وعامة الجمهور الوصـول إليها بسـهولة، ولا سيما المنتجات

التي تبرز قضايا النساء والشباب، والتوعية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وقد أثبت الأخذ بنهج تشاركي في الاحتفال العالمي نجاحه بشكل خاص في زيادة الموارد المتاحة إلى أقصى حد.

12 - ومن أجل زيادة التواصل مع الشباب، تعمل أمانة الاتفاقية مع الصندوق الاستئماني من أجل سبل العيش المستدامة، وهو مؤسسة خيرية تعليمية عالمية مقرها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأصبحت مسألة تحييد أثر تدهور الأراضي مجالا رئيسيا للتركيز في مسابقة مقالات المدارس الدولية التي تعقدها المؤسسة الخيرية في سياق الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن الحياة على الأرض. وتواصل الأمانة هذا التعاون في عام 2020. وعلاوة على ذلك، ما فتئت الأمانة تعمل تدريجياً منذ عام 2015 على تطوير تفاعلها مع الشباب.

13 - وفي عام 2015، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أن تحدد قصصاً وشهادات ملهمة ذات طابع إنساني مستمدة من مشاريع الإدارة المستدامة للأراضي، بغرض الترويج لها ونشرها، سعيا لإذكاء الوعي العام ودعم الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عن طريق الاستفادة قدر الإمكان من خبرات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات ومواطن قوتها.

14 - وقدمت فرقة العمل دعماً مالياً وأشكالاً شتى من الدعم العيني لأنشطة التوعية هذه. وأصدر الفريق خمسة منشورات، وفيلما واحدا، وشريطي فيديو قصيرين بدعم مالي من مبادرة أرض أفريقيا التابعة للبنك الدولي. وتم توزيع الأفلام لعرضها مجانا، من أجل التوعية أثناء الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف. ونُشرت أكثر من 100 صورة عالية الجودة عن استصلاح الأراضي في أفريقيا وآسيا في العديد من المنشورات التي تركز على التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ولأغراض أنشطة التوعية.

15 - وقد قامت أمانة الاتفاقية، بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبادرة أرض أفريقيا التابعة للبنك الدولي، بنشر كتابين لأغراض إذكاء الوعي، لا سيما في صفوف مستخدمي الأراضي. ويركز أحد الكتب على فوائد الأراضي المتدهورة التي يتم استصلاحها باستخدام ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. ويُستكمل المنشور بأشرطة فيديو قصيرة وفيلم لتوضيح الكيفية التي تسهم بها الفوائد التي تتحقق على مستوى الأسر المعيشية في تحقيق الصالح العام العالمي. أما الكتاب الثاني، فيتضمن قصصا ذات طابع إنساني، ويسلط الضوء على فوائد الإدارة المستدامة للأراضي والمياه في تحقيق الأمن البشري. وتتمثل مواضيعه الرئيسية في التكيف مع تغير المناخ، ووقف الهجرة القسرية، والقضاء على الفقر، وتكوين الثروة. وفي حين ساهمت الأطراف بالقصص ذات الطابع الإنساني، فقد استُقيت الأنشطة الميدانية والشهادات من المشاريع والأنشطة التي اضطلعت بها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وقام الشركاء بتوزيع المنشورات باستخدام المنصات الإلكترونية وفي أثناء انعقاد المؤتمرات العالمية الرئيسية.

16 - وفي إطار التواصل مع المؤسسات التعليمية والممارسين ومقرري السياسات، قامت أمانة الاتفاقية أيضا بنشر كتابين، وذلك بالشراكة مع دار تيودور روز للنشر في المملكة المتحدة. وكتاب *الأرض الحية* (*Living Land*) هو كتاب غني بالصور يتألف من 200 صفحة ويوثق الجهود العالمية المبذولة لمكافحة التصحر. وقد صدر خلال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ووُزع في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت في باريس في عام 2015. وقد سجل منشور *عالم أفضل* (*A Better World*)، وهو منشور

تعليمي يسلط الضوء على الإجراءات والالتزامات المتعلقة بالهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، أكثر من 000 3 زيارة في غضون خمس ساعات من إصداره في عام 2018، وأكثر من 000 48 زيارة بحلول نهاية عام 2019. وكان هذا المنشور أنجح منشور في السلسلة حتى ذلك التاريخ. كما كان أكثر ما تم تنزيله من منشورات أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام 2019. ووزعت جميع النسخ المطبوعة من الكتاب البالغ عددها 000 9 نسخة.

17 - وعقب اعتماد إعلان ناميب بشأن تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل عالم يحقق التعادل في تدهور الأراضي في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهو إعلان يتضمن دعوة قوية إلى تمكين المرأة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي، أصدر مركز السياسات العالمية بشأن التصحر ومرونة النظم الإيكولوجية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكليفا بإجراء ثلاث دراسات عن عدم المساواة والنمو الشامل للجميع. ودعت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات منظمتين حكوميتين دوليتين تتمتعان بخبرة في مجال الشؤون الجنسانية إلى دعم أنشطتهما في أربعة مجالات:

(أ) زيادة الوعي بما يترتب على عدم المساواة بين الجنسين من آثار سلبية في استخدام الأراضي وإدارتها؛

(ب) حشد شركاء جدد لدعم تمكين المرأة في إطار الاتفاقية؛

(ج) عرض إنجازات الاتفاقية في محافل أخرى تنظِّم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(د) تقديم المشورة التقنية فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية إلى أمانة الاتفاقية.

18 - وعملت أمانة الاتفاقية مع أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، إما في إطار أفرقة أصغر حجماً أو في شراكات مباشرة، وذلك سعيا للاستفادة من خبرتهم وتمشيا مع ولاياتهم واهتماماتهم المؤسسية. وخلال العقد، تجلّت فعالية فرقة العمل وكفاءتها بوجه خاص في تعميق التوعية العامة من خلال وسائط الإعلام الاجتماعية والرئيسية، وتقديم دراسات لحالات إفرادية وقصص إنسانية ترويجية، ودعم تنظيم فعاليات للاحتفال في جميع أنحاء العالم باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق الأراضي في عمل الأطراف في الاتفاقية.

19 - وقد ساهم الإعلان عن بداية العقد في زيادة تسليط الضوء على الاتفاقية. ومع نمو الزخم الناجم عن التطورات الأخرى المستجدة في أعمال أمانة الاتفاقية، تزايد أثر أنشطة التوعية المضطلع بها في إطار العقد.

20 - فعلى سبيل المثال، كانت الأنشطة التي اضطلعت بها أمانة الاتفاقية في بداية الحملة تسترشد بأربعة أهداف استراتيجية في الخطة الاستراتيجية العشرية. وفي عام 2018، اعتمد مؤتمر الأطراف إطاراً استراتيجياً جديداً تضمن هدفاً إضافياً ونواتج إضافية متوقعة لكل هدف استراتيجي، الأمر الذي يعكس تحسن فهم أسباب التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وآثار هذه الظواهر والحلول المتاحة لتداركها. ومن بين النتائج المتوقعة تمكين النساء والشباب ومشاركة هاتين الفئتين في صنع القرار. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى الجهود المبذولة في مجال التوعية ووضع خطة العمل الجنسانية التي استُهلّت بدعم من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وتحت قيادتها. وهي نتيجة أفسحت المجال أيضا للنظر في مسألة حقوق ملكية الأراضي، والإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الصدد.

21 - وأُحرز تقدم كبير في إطار الاتفاقية في مجالات أخرى من العمل خلال العقد، على النحو المبين في المجالات الرئيسية الستة أدناه.

ألف - التقدم المحرز في مجال علوم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

22 - لعل أكثر التطورات تأثيرا خلال العقد هو التوسع الملحوظ في مجموعة المعارف العلمية المتعلقة بمسببات ظواهر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وما تشمله هذه الظواهر من عمليات وما تخلفه من آثار. وقد أحرز تقدم تقني كبير في وضع حلول لهذه التحديات - وهي حلول ترتكز على العلم وتنطوي على إمكانية التوسع والتكرار - ولكن ربما الأهم من ذلك كله هو تعزيز الروابط القائمة في مجالات العلوم والسياسات والممارسات بطرق مكّنت البلدان من اتخاذ إجراءات فعالة.

23 - وكان من الأمور المحورية في هذه الإنجازات قيام مؤتمر الأطراف بإنشاء هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات وزيادة إعداد ونشر المراسلات والتقارير العلمية الرئيسية من أجل معالجة القضايا الناشئة التي تهم الدول الأطراف. وقد وفرت هذه النواتج بيانات ومعلومات وحقائق جديدة وموثوقة مكّنت من إنتاج مواد إعلامية أكثر فعالية.

24 - ويتمثل أحد أبرز الإنجازات التي حققتها الهيئة في وضع الإطار المفاهيمي العلمي لتحييد أثر تدهور الأراضي[(1)]، الذي يتناول بالتفصيل الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي. ويوفر الإطار نهجا عمليا لتحقيق هذه الغاية أقرّته الدول الأطراف في الاتفاقية في عام 2017. وهو يتيح أوجه تآزر بين اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على نحو يفضي إلى تحقيق التكامل في تخطيط استخدام الأراضي وإدارة المناظر الطبيعية والتصميم الذكي، وبلوغ الحد الأمثل من التشارك في استضافة التدخلات المتعلقة بالغذاء والطاقة والطبيعة[(2)].

25 - وساهمت أحدث التطورات المستجدة في مجال المعرفة في زيادة الفهم العالمي وتعزيز أهمية الإجراءات الرامية إلى إبطاء وعكس عملية التصحر وتدهور الأراضي من أجل تحقيق قدر أكبر من النجاح في التصدي للتحديات الملحة في مجالي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والآن، في مجال الأمراض الحيوانية المصدر.

26 - وفي التقرير الخاص الصادر في عام 2019 عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المعنون *تغير المناخ والأراضي*، أفيدَ أن الجهود الرامية إلى عزل الكربون في التربة هي جهود ضرورية لتحقيق أفضل إجراءين في مجال تغير المناخ وهما: الغاية المنصوص عليها في اتفاق باريس والمتمثلة في العمل على ألا تزيد درجة الحرارة العالمية عن درجتين مئويتين والغاية الأكثر طموحاً المتمثلة في إبقائها ضمن نطاق لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية.

---

(1) انظر: Barron J. Orr and others, *Scientific Conceptual Framework for Land Degradation Neutrality: A Report of the Science-Policy Interface* (United Nations Convention to Combat Desertification, Bonn, Germany, 2017).

(2) انظر "Supporting the global response to the COVID-19 pandemic: land-based solutions for healthy people and a healthy planet" (United Nations Convention to Combat Desertification, Bonn, Germany, 2019).

27 - ويوثق التقرير، بثقة عالية، أن السياسات التي تعزز تحييد أثر تدهور الأراضي، الواردة في الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن تسهم أيضا في تعزيز الأمن الغذائي والرفاه البشري والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره[3].

28 - وبدورها أحدثت الطبعة الثالثة من منشور "*الأطلس العالمي للتصحر*" (*World Atlas of Desertification*)، وهو منشور صادر عن مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية، أثرا كبيرا، وكذلك الشأن بالنسبة للطبعة الأولى من منشور "*توقعات الأراضي العالمية*" (*Global Land Outlook*)، وهو المنشور الرئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الصادر في عام 2017. وقد شكلت الأعمال الواردة في منشور *الأطلس* الأساسَ الذي استند إليه التقرير المذكور أعلاه الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وأحدث تقريرين عن تدهور الأراضي واستصلاحها ينشرهما المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

29 - وتتناول هذه التقارير مسألة تدهور الأراضي من منظور جديد. وتبين أن تزامن مسائل تعتبر مؤشرا على حدوث تغير عالمي (مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه)، قد يؤدي إلى تحولات في مجال الأراضي يمكن أن تسبب تدهوراً في موارد الأرض. وخلُصت التقارير أيضا إلى أن أنماط الاستهلاك البشري العالمية الدينامية والقائمة على المعاملات التي تجري عن بُعد هي أنماطٌ تعجل بالتفاعل بين هذه المسائل وتأثيرها على المستوى المحلي. وتحدد هذه الدراسات مجالات القلق التي تلتقي عندها مسارات متعددة من الأدلة تشير إلى وجود مشاكل محتملة، على نحو يتيح التحقق منها، وتقترح أيضا إجراءات لعكس اتجاهها أو وقفها أو التكيف معها.

30 - وقدمت هذه التقارير منافذ جديدة ومبتكرة للاتصال والتوعية، وبيانات وحقائق أكثر دقة، وفهماً جديداً للعوامل المتغيرة الكامنة وراء تدهور الأراضي. فالإطار المفاهيمي العلمي لتحييد أثر تدهور الأراضي، على سبيل المثال، أتاح الخلفية والتأطير اللازمين لإعداد الكتاب التعليمي الذي يحظى بشعبية كبيرة والمعنون "عالم أفضل" (*A Better World*)[4]، الذي يركز على معنى مفهوم تدهور الأراضي والكيفية التي يجري بها تطبيقه من جانب جهات فاعلة شتى على مختلف المستويات وفي مختلف المناطق.

باء - تحييد أثر تدهور الأراضي

31 - يتمحور الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة حول تعزيز الحياة على الأرض. وفيما يلي نص الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة: "مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030". وتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي يقتضي أن تحرص البلدان على ألا تتجاوز نسبة الأراضي التي تتسبب في تدهورها نسبة الأراضي التي تعمل على استصلاحها[5]. وأمانة

(3) انظر key messages B.1.3, B.4.4, C.1.1 and C.1.3 in *Climate Change and Land: An IPCC Special Report on Climate Change, Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security, and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems – Summary for Policymakers*, Valérie Masson-Delmotte and others, eds. (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2020).

(4) Sean Nicklin, "Life on land: an introduction to Goal 15", in A Better World, vol. 4 (Tudor Rose, 2018).

(5) مرجع مستمد من الإطار المفاهيمي العلمي لتحييد أثر تدهور الأراضي.

الاتفاقية، بوصفها الوكالة الوصية على المؤشر 15-3-1 من أهداف التنمية المستدامة ("نسبة الأراضي المتدهورة من إجمالي مساحة الأراضي") مسؤولةٌ عن رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية 15-3.

32 - وقد اقتنعت الدول الأعضاء بأهمية تحديد هذه الغاية بفضل البحوث التي أجريت وجهود التوعية التي بُذلت من جانب أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، من بين جهات فاعلة أخرى، فيما يتعلق بتكاليف العمل والامتناع عن العمل بشأن التصحر وتدهور الأراضي، في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012.

33 - وفي الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي عقدت في عام 2015، تقرر إدماج المؤشر 15-3-1 من أهداف التنمية المستدامة في تنفيذ الاتفاقية. وقد أصبح السعي إلى تحقيق الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة وسيلة قوية لدفع عجلة تنفيذ الاتفاقية. ودعا مؤتمر الأطراف، في مقرره 3/م أ-12، الأطراف في الاتفاقية إلى صياغة غايات طوعية لتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي.

34 - واستجابة لهذا الطلب واستناداً إلى الدروس المستفادة من مرحلة تجريبية، أعلنت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن بدء تنفيذ برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي. والتزم ما مجموعه 123 بلدا بتحديد غاياتها الوطنية في إطار البرنامج. وبدعم من شركاء دوليين متعددين[6]، منهم بعض أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، ساعدت أمانة الاتفاقية البلدان في تحديد الأسس المرجعية الوطنية الخاصة بها في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي ووضع غايات وطنية وما يرتبط بذلك من تدابير في هذا الصدد. ومكّنتها أيضا من تحديد المشاريع والبرامج التي يمكن أن يكون لها أثر تحويلي بهدف تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي بحلول عام 2030. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان أكثر من 101 من البلدان قد صدّقت على غاياتها الوطنية فيما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي، منها 63 بلداً اعتمدت هذه الأهداف رسميا. ويشير تقييم داخلي مستمر للأراضي المرصودة للتحسين من جانب 80 دولة من الدول الأطراف، وعددها 101 دولة، إلى أن هناك أكثر من 400 مليون من الهكتارات المتاحة لإعادة التأهيل والاستصلاح.

35 - وقامت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بدور هام في التعريف بهذا المفهوم الجديد لتحييد أثر تدهور الأراضي. وشجع أعضاء فرقة العمل أيضا على اتخاذ الإجراءات الرامية إلى استصلاح الأراضي في إطار عمليات تتجاوز نطاق الاتفاقية من خلال مبادرات مثل مبادرة تحدي بون والمساهمات المحددة وطنيا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويبين التقييم الداخلي الذي أجرته أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لجميع هذه المبادرات الاستصلاحية، بعد تصحيح جميع أوجه التداخل بينها، أن هناك إمكانية استصلاح ما بين 750 و 900 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة على الصعيد العالمي. وهذا إنجاز هام بالنظر إلى وجود أكثر من بليوني هكتار من الأراضي المتدهورة في العالم، والحاجة إلى الكثير من الأراضي لتلبية الطلب العالمي على الغذاء في المستقبل.

(6) إسبانيا، وألمانيا، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية كوريا، وفرنسا، ولكسمبرغ، ووكالة الفضاء الأوروبية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية، والمركز الدولي للمراجع والمعلومات الخاصة بالتربة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ومركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية، وأكاديمية الريادة للحفاظ على التربة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الموارد العالمية.

جيم - تعزيز المساواة بين الجنسين

36 - شهد العقد أيضا إحراز تقدم كبير في التوعية بأهمية مراعاة الاعتبارات الجنسانية عند تحديد أسباب ظواهر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لتداركها.

37 - وبعد سلسلة من الأيام المخصصة لمناقشة الشؤون الجنسانية نظمتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات على هامش دورات مؤتمر الأطراف، اعتُمدت مبادرة ويندهوك بشأن تمكين المرأة في عام 2013. ونظمت أمانة الاتفاقية، تحت قيادة حكومة ناميبيا وفي ضوء مدخلات فنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، فعاليات إضافية للتوعية وحلقة عمل بشأن الشؤون الجنسانية لتيسير تبادل الآراء والمعارف بشأن هذا الموضوع فيما بين أصحاب المصلحة في سياق تنفيذ الاتفاقية. وقد ساهمت الدراسات الثلاث بشأن عدم المساواة والنمو الشامل، التي صدر بها تكليف مشترك بين أمانة الاتفاقية ومركز السياسات العالمية بشأن التصحر ومرونة النظم الإيكولوجية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في التوصل إلى فهم أوضح، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق الجنسانية وحقوق ملكية الأراضي[7].

38 - وفي وقت لاحق، وضعت الأطراف في الاتفاقية خطة عمل جنسانية ووافقت عليها لدعم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030[8]. ونتيجة لذلك، أُدمجت مسألتا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما من الأولويات الشاملة في جميع مجالات العمل المنصوص عليها في الاتفاقية. وتناولت منظمات المجتمع المدني بدورها مسألة الحوكمة، مع التركيز تحديداً على الحقوق المتعلقة بملكية الأراضي. ومن خلال التعاون مع المجتمع المدني وتسخير الدراية الفنية لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، اعتمد مؤتمر الأطراف، في دورته الرابعة عشرة المعقودة في عام 2019، المقرر 12/م أ-14 بشأن الحيازة المسؤولة للأراضي من أجل تعزيز حقوق المرأة في ملكية الأرض في سياق الأنشطة الميدانية المنصوص عليها في الاتفاقية.

39 - ويُلزم الإطار الاستراتيجي للاتفاقية جميع أصحاب المصلحة والشركاء بالنظر في الحاجة إلى سياسات وتدابير تراعي المنظور الجنساني؛ والسعي إلى تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة لكل من الرجل والمرأة في التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ على جميع المستويات؛ وتعزيز تمكين النساء والفتيات والشباب في المناطق المتضررة.

40 - وتشكل خطة العمل الجنسانية الأساس لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية المضطلع بها في إطار الاتفاقية بالتعاون مع شركائها الرئيسيين، ولا سيما الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ومركز السياسات العالمية بشأن التصحر ومرونة النظم الإيكولوجية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتمثل خطة العمل

(7) انظر ثلاث دراسات مواضيعية متاحة على الرابط التالي: https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/empowerment-of-dryland-women.html.

(8) انظر www.unccd.int/sites/default/files/documents/2018-01/GAP%20ENG%20%20low%20res_0.pdf.

الجنسانية أداة تحليلية رئيسية ضمن أدوات السياسات العامة لمرفق البيئة العالمية لتقييم مدى مراعاة المنظور الجنساني في البلد المعني وفي مشاريع الشركاء المقدمة لتمويل تنفيذ الاتفاقية.

41 - وخلال العقد، قامت الشراكة الجنسانية التابعة لمرفق البيئة العالمية بإعداد دورة إلكترونية مفتوحة حاشدة بشأن المسائل الجنسانية والبيئة. وبحلول نيسان/أبريل 2020، كان أكثر من 000 11 متدرب قد شاركوا في الدورة الإلكترونية التكميلية بشأن المسائل الجنسانية، التي أُعدت بالتعاون مع عدة شركاء من الأمم المتحدة وشركاء حكوميين دوليين آخرين ويستضيفها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وقد تم إصدار أكثر من 900 1 شهادة فيما يتعلق بالوحدة التدريبية الإضافية بشأن المسائل الجنسانية وتدهور الأراضي التي أُعدت بالتعاون مع بعض أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية[9].

42 - وتتمثل أولوية أمانة الاتفاقية وشركائها في دعم جهود الأطراف الرامية إلى زيادة نسبة النساء اللائي يستفدن من تنفيذ البرامج والمشاريع التحويلية التي تؤدي إلى تحييد أثر تدهور الأراضي، ومن جهود التخفيف من آثار الجفاف وحدة المخاطر. وقدم أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات الدعم إلى أمانة الاتفاقية في حشد الخبرات والقدرات من الشركاء في منظومة الأمم المتحدة من أجل إنشاء مكتب للمساعدة في الشؤون الجنسانية بهدف دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج المضطلع بها في إطار الاتفاقية بشأن تحييد أثر تدهور الأراضي والجفاف. وتم تدريب أكثر من 300 مشارك من خلال عقد حلقات عمل تقنية بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية.

43 - وقدم الشركاء الجدد أيضا المساعدة في استحداث أدوات، مثل القوائم المرجعية والورقات التوجيهية والأدلة، لدعم العمل المضطلع به في الميدان. وفي تموز/يوليه 2020، كانت جميع الخطط الوطنية التي وُضعت واعتُمدت حديثا في مجال مكافحة الجفاف تتضمن إشارات إلى المسائل الجنسانية[10].

44 - ويبين تحليل كمي للتقرير النهائي لمؤتمر الأطراف عن أعمال دورته الرابعة عشرة أن نسبة مقررات الاتفاقية التي تضمنت إشارة إلى المسائل الجنسانية قد بلغت ذروة جديدة[11].

45 - ويمثل ذلك زيادة بنسبة 65,2 في المائة مقارنةً بالدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف (انظر الشكل 1). ويلاحظ نفس الاتجاه في عدد المقررات التي تضمنت إشارة إلى المسائل الجنسانية. وفي الدورة الثالثة عشرة، بلغت نسبة القرارات التي تناولت المسائل الجنسانية 22 في المائة. ومن بين القرارات الصادرة عن الدورة الرابعة عشرة، تضمنت نسبة 42,4 في المائة منظورا جنسانيا، وهو ما يمثل زيادة قدرها 75 في المائة بالمقارنة مع الدورة السابقة (انظر الشكل 2).

(9) البيانات المقدمة من برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية في 14 تموز/يوليه 2020.

(10) تحليل كمي لجميع الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف، وعددها 19 خطة. وقد دُرست الخطط للاستدلال على إدراج منظور جنساني، على نحو ما يتبين من وجود الكلمات الرئيسية التالية: الجنساني(ة)، والنساء والفتيات. انظر https://knowledge.unccd.int/drought-toolbox/page/drought-planning.

(11) فيما يتعلق بهذا التحليل الكمي، استُعرض التقريران النهائيان لمؤتمر الأطراف عن دورتيه الثالثة عشرة والرابعة عشرة من أجل الاستدلال على إدراج منظور جنساني، على نحو ما يتبين من وجود الكلمات الرئيسية التالية: الجنساني(ة)، والنسائي(ة)، والنساء والفتيات. واعتُبر أن الوثائق التي وردت فيها إحدى تلك الكلمات الرئيسية مرة واحدة على الأقل هي وثائق تتضمن منظوراً جنسانياً. انظر ICCD/COP(13)/21/Add.1، و ICCD/COP(13)/21، و ICCD/COP(14)/23/Add.1.

الشكل 1

عدد الإشارات إلى المسائل الجنسانية في التقارير النهائية لمؤتمر الأطراف

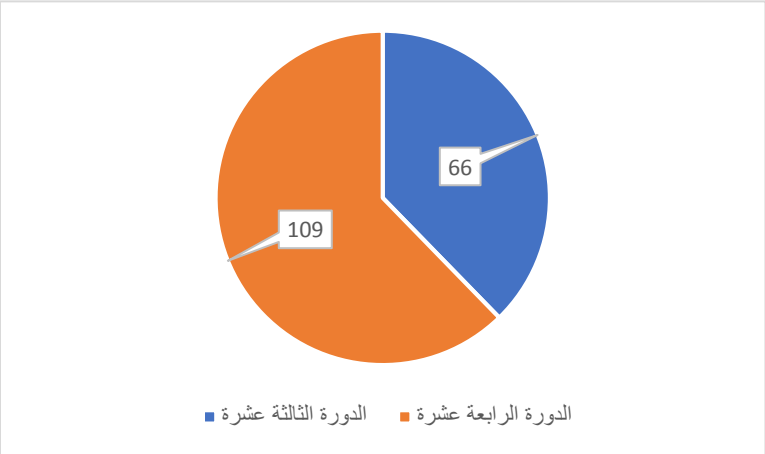

الشكل 2

عدد القرارات التي ترد فيها إشارة إلى المسائل الجنسانية أو إلى المرأة

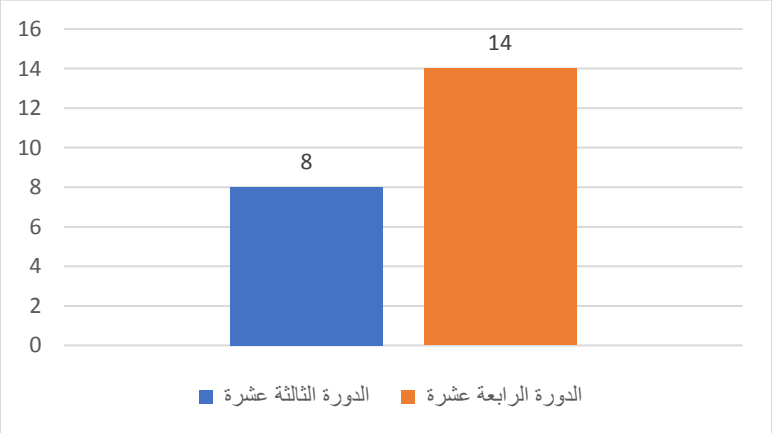

46 - واضطلعت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وشركاؤها أيضا بالعمل البرنامجي المتعلق بالمسائل الجنسانية الذي شجع أمانة الاتفاقية على الالتحاق بخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

47 - وجعل المساواة بين الجنسين حقيقة أمر حيوي لنجاح العمل الذي تضطلع به أمانة الاتفاقية. ومع ذلك، يتعذر رصد التقدم المحرز لصالح النساء والفتيات بسبب الثغرات التي تشوب البيانات الجنسانية والافتقار إلى بيانات عن الاتجاهات السائدة. وبدون توافر معلومات موثوقة في الوقت المناسب عن المساواة بين الجنسين ووضع المرأة، من المستحيل معرفة ما إذا كانت النساء والفتيات يستفدن من التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية أو خطة العمل المتعلقة بالمسائل الجنسانية أو حتى أهداف التنمية المستدامة. بيد أن تعميم المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية ومنح الأولوية لجمع البيانات يمكن أن يسهما في الحد من ندرة البيانات الجنسانية والثغرات التي تعتريها.

دال - رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

48 - شهد العقد إحراز تقدم كبير في مجالي رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وقد تبين في وقت مبكر جدا أن غياب منهجيات علمية سليمة وعملية لرصد تدهور الأراضي يشكل عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ الاتفاقية. وقد كان السبب في ذلك يعود جزئيا إلى عدم وجود تعاريف متفق عليها، وتعدد أبعاد عملية تدهور الأراضي وارتباطها الشديد بالظروف المحلية، والصعوبات التي صودفت في تحديد المؤشرات المختارة لتمثيلها، وندرة البيانات.

49 - وقد تغير هذا الوضع بسرعة في النصف الثاني من العقد بسبب الزخم الذي ترتب على اعتماد أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 15-3 والمؤشر 15-3-1. وقامت أمانة الاتفاقية بتحديد وتعبئة الخبرات التقنية اللازمة والمتوافرة استنادا إلى الأساليب والبيانات والأدوات المستخدمة في رصد الأرض من أجل رصد تدهور الأراضي. كما أتاحت الأمانة الاستفادة من هذه الأدوات على الصعيد الوطني. ونتيجة لذلك، انتقل المؤشر 15-3-1 في أقل من ثلاث سنوات من المستوى 3 إلى المستوى 1[12]، وهو أعلى مستوى للتصنيف في إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

50 - واستناداً إلى الخبرة التقنية التي تتمتع بها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات ومنظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية، وضعت أمانة الاتفاقية منهجية لرصد تدهور الأراضي أصبحت مكرسة على الصعيد العالمي. وقد أسهم الإطار المفاهيمي العلمي لتحييد أثر تدهور الأراضي في توضيح ما يلي:

(أ) المؤشرات الأساسية الثلاثة لتدهور الأراضي والتصحر؛

(ب) قواعد تجميع البيانات اللازمة لتقدير مدى تدهور الأراضي. ووضعت منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعي أيضا، إلى جانب هذه القواعد، إرشادات الممارسة الجيدة فيما يتعلق بالمؤشر 15-3-1 من الأهداف[13] ومؤشراته الفرعية الثلاثة.

51 - ومع ذلك، كانت بلدان كثيرة تفتقر إلى البيانات، أو تواجه صعوبات في الوصول إلى مصادر بيانات رصد الأرض، أو يتعذر عليها إنتاج مجموعات البيانات الخاصة بها. وعملت أمانة الاتفاقية في شراكة مع المنظمات المعنية لتيسير هذه العمليات، بما في ذلك وكالة الفضاء الأوروبية، ومركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية، والمركز الدولي للمراجع والمعلومات الخاصة بالتربة، ومنظمة الحفظ الدولية.

52 - وقد أُجري أول تقييم عالمي لتدهور الأراضي استناداً إلى التقارير الوطنية التي قدمتها 127 دولة طرفاً في كانون الثاني/يناير 2019[14]. وكان لهذا التغيير أثر تحويلي. ونتيجة لتمكن عدد كبير من البلدان من تحديد حالة تدهور الأراضي، تم التوصل إلى اتفاق على أن يكون عام 2015 بمثابة الأساس الزمني المرجعي لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق المؤشر 15-3-1.

(12) يمكن الاطلاع على "تعاريف/معايير تصنيف المستويات" على الموقع الشبكي التالي: https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/.

(13) https://prais.unccd.int/sites/default/files/helper_documents/4-GPG_15.3.1_EN.pdf.

(14) https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-03/ICCD_CRIC%2817%29_2-1822319E.pdf.

53 - وقُدمت هذه البيانات القطرية، إلى جانب المجاميع الإقليمية والعالمية، إلى شعبة الإحصاءات، وبات يُستعان بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات. وكما لوحظ في *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2019*، فإن 20 في المائة من مجموع مساحة الأراضي على كوكب الأرض قد تدهورت بين عامي 2000 و 2015، الأمر الذي أدى إلى خسارة كبيرة في الخدمات الأساسية لتحقيق رفاه الإنسان، وأثّر تأثيرا مباشرا على حياة أكثر من بليون شخص.

54 - وفي إطار متابعة نتائج العقد، من المهم مواصلة تقييم البيانات المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي في شراكة مع كيانات من قبيل مبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي التي وضعها الفريق المعني برصد الأرض. ويمكن رصد هذه البيانات خلال عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية.

هاء - التخفيف من آثار الجفاف

55 - أبرز العقد أهمية التدخلات السياساتية في التخفيف من آثار الجفاف على المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية. والآثار الهيدرولوجية والاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على الجفاف تؤثر في الزراعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى على المدى الطويل. ويؤدي تدهور الأراضي والتصحر بدوره إلى تفاقم الهشاشة الهيدرولوجية والاجتماعية - الاقتصادية ويزيد من تعرض الزراعة والنظم الإيكولوجية والسكان لموجات الجفاف في المستقبل. وفي قرارها 220/72، تدعو الجمعية العامة تحديدا الأطراف في الاتفاقية إلى "تعزيز ودعم إعداد سياسات التأهب للجفاف بشأن جملة أمور منها نظم الإنذار المبكر وتقييم الهشاشة والمخاطر، فضلا عن تدابير التخفيف من حدة مخاطر الجفاف".

56 - وفي وقت مبكر جدا من العقد، نظمت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات مناقشة حول هذا الموضوع في إطار التصدي لتغير المناخ، ولكن الإجراءات الرامية إلى التخفيف من حدة الجفاف لم تكتسب زخما حقيقيا إلا بدءا من عام 2013 عقب الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف، الذي نُظم بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

57 - ومنذ ذلك الحين، اتخذت الأطراف في الاتفاقية من مسألة التخفيف من آثار الجفاف هدفاً استراتيجياً في الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030. وفي هذا الصدد، أعطت الأولوية لتنفيذ مبادرة لمكافحة الجفاف ينصب تركيزها الرئيسي على معالجة ثغرة حاسمة في التعاون الدولي القائم والتدابير المتخذة لمكافحة الجفاف على الصعيد العالمي، ألا وهي التأخر الشديد في التصدي للجفاف. وتركز مبادرة مكافحة الجفاف على ما يلي:

(أ) نظم التأهب للجفاف؛

(ب) الجهود الإقليمية الرامية إلى الحد من قابلية التضرر من الجفاف ومخاطره؛

(ج) استحداث مجموعة أدوات لتعزيز قدرة السكان والنظم الإيكولوجية على مواجهة الجفاف؛

(د) دعم البلدان في وضع وتنفيذ سياسات وطنية لإدارة الجفاف، بالإضافة إلى إنشاء وتعزيز نظم شاملة لرصد الجفاف والتأهب له والإنذار المبكر بشأنه.

58 - والغرض من الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف هو ضمان وجود نظم للتأهب للجفاف في أكثر البلدان عرضة لهذه الظاهرة. وأعرب ما لا يقل عن 73 بلدا عن الاهتمام بوضع و/أو تعزيز خططها

الوطنية لمكافحة الجفاف. وقد انتهى 33 بلداً من هذه البلدان من وضع خططها الوطنية لمكافحة الجفاف بحلول شباط/فبراير 2020. ويقوم الخبراء الوطنيون بدعم وضع الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف وتيسير المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين، وجمع البيانات وإجراء التحليلات في الميدان.

59 - ولتيسير هذا العمل، استُحدثت، بالتعاون مع الشركاء[15]، مجموعة من الأدوات لمكافحة الجفاف تتضمن طائفة من الخيارات التقنية والسياساتية الفعالة.

60 - وفي العام الماضي، أنشأت الأطراف في الاتفاقية فريقا عاملا حكوميا دوليا معنيا بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة من أجل التصدي للجفاف ضمن نطاق العمل الذي تضطلع به أمانة الاتفاقية. وستنظر الأطراف في نتائج وتوصيات هذا الفريق العامل الحكومي الدولي في دورة مؤتمرها في عام 2021. ويجري أيضاً، في إطار الاتفاقية، تنفيذ مشروعين تجريبيين بشأن كيفية إدارة حالات الجفاف الإقليمية: أحدهما في بلدان الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا والآخر في خمسة من بلدان آسيا الوسطى.

61 - وسيكون من الحيوي إذكاء الوعي بأثر الجفاف على التنمية، وكذلك بالخيارات السياساتية العامة وتدابير التنفيذ المتاحة لمواجهة الجفاف، في ضوء الآثار المتوقعة في المستقبل لموجات الجفاف المرتبطة بتغير المناخ.

واو - العمل على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية

62 - في النصف الثاني من العقد، تزايد الاهتمام أيضا بمسألة العواصف الرملية والترابية، نظرا للاتجاهات الجديدة التي لوحظت في مناطق منشئها ومقصدها. ويعود الفضل في التقدم المحرز في هذه المسألة إلى طائفة عريضة من الشركاء، من بينهم دول ومنظمات حكومية دولية[16].

63 - وتتأثر 151 دولة عضوا على الأقل (77 في المائة من الدول الأطراف في الاتفاقية) تأثيرا مباشرا بالعواصف الرملية والترابية، منها 45 دولة (23 في المائة) مصنفة ضمن فئة المناطق التي تنشأ فيها العواصف الرملية والترابية[17]. وتنشأ العواصف الرملية والترابية عادة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، ولكن كثيراً ما تُلمس آثارها خارج الأراضي الجافة. ويعود ذلك إلى تنقل الغبار على مسافات بعيدة، الأمر الذي يثير شواغل بيئية واقتصادية ومجتمعية كبيرة، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بالصحة.

64 - وبدءا من عام 2015، أصبح أحد المجالات التي تركز عليها أمانة الاتفاقية بناء قدرات البلدان من أجل تمكينها من التصدي للآثار السلبية للعواصف الرملية والترابية والصمود في مواجهتها. ويسترشد هذا النهج بالمبادئ التحوطية للحد من مخاطر الكوارث وبإطار شامل للدعوة في مجال السياسات العامة.

(15) منظمة الأغذية والزارعة، والشراكة العالمية للمياه، ومركز البحوث المشترك التابع للاتحاد الأوروبي، والمركز الوطني للتخفيف من آثار الجفاف التابع لجامعة نبراسكا (الولايات المتحدة الأمريكية)، والشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة الصحة الرقمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(16) وتشمل هذه الطائفة منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(17) Nick Middleton and Utchang Kang, "Sand and dust storms: impact mitigation", *Sustainability*, 9(6), 1053 (2017).

65 - والهدف النهائي للسياسات العامة وعمليات التخطيط للعواصف الرملية والترابية هو الحد من قابلية تضـــرر المجتمعات من هذا الخطر المتكرر. ومن المتوقع أن تؤدي الإجراءات المتخذة إلى تعزيز قدرة البلدان المتضررة على الصمود وتسخير قدراتها.

66 - ومع ذلك، كانت المعارف العلمية المتاحة في هذا المجال محدودة، وذلك على غرار المســـائل الأخرى المتصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وفي عام 2016، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصـــاد الجوية وأمانة الاتفاقية في نشـــر *التقييم العالمي للعواصـــف الرملية والترابية*، استجابة لقرار الجمعية العامة 195/70. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل مع الشركاء على إعداد خلاصة وافية عن العواصـف الرملية والترابية سـتتضـمن معلومات وتوجيهات بشـأن تقييم مخاطر العواصـف الرملية والترابية والتصدي لها، وخريطة عالمية أساسية لمصادر العواصف الرملية والترابية، ومجموعة من الأدوات ذات الصلة[18].

67 - ويجري اختبار هذه الأدوات والنهج وأطر المنهجيات والتحقق من نجاعتها من خلال مشـــاريع تجريبية يجري تنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

68 - وقد استفادت هذه الجهود من المبادرات الجارية التي تسترشد بقرارات الجمعية العامة بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية، ولا سيما القرارات 195/70 و 219/71 و 225/72 و 237/73 و 226/74.

69 - ولا يزال من الأهمية أن يسـتند التنفيذ إلى فهم أفضـل للعواصـف الرملية والترابية وإلى معلومات مستكملة بشأنها. وإحراز التقدم المتوخى يستلزم إجراء تقييمات ووضع خرائط بشأن مصادر العواصف الرملية والترابية، والمخاطر التي تطرحها وأوجه الضعف تجاهها، فضلا عن آثارها الاقتصادية والصحية. وستكون هذه المعلومات ضرورية لتحسين نظم الإنذار المبكر واستراتيجيات التخفيف من الأثر، بما في ذلك التخفيف من المصادر ذات المنشأ البشري والتحذيرات الصحية.

70 - وفي نهاية المطاف، سيكون التنسيق والتعاون بين الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة ومختلف أصحاب المصلحة أمراً أساسياً لتنفيذ الخطط والسياسات والمبادرات المتصلة بالعواصف الرملية والترابية على الصـعيدين الوطني والإقليمي، إلى جانب إقامة شـراكات تكفل إشـراك مقرري السـياسـات وصـانعي القرار والســلطات الحكومية والخبراء والأوســاط العلمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وهناك حاجة أيضـا إلى زيادة الوعي بهذه المسـألة، ولا سـيما داخل المجتمعات المحلية في مناطق المنشأ والمقصد.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

71 - أتاح عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر (2010-2020) إطارا حيويا لإقامة الشراكات وتنسيق الإجراءات لزيادة الوعي بالأسباب الكامنة وراء ظواهر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وبالحلول المتاحة لتداركها. وقد أُحرز تقدم كبير في هذا الصدد.

(18) من بين هؤلاء الشـركاء منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصـحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصـاد الجوية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

72 - وأسهم العقد في زيادة تسليط الضوء على قضايا مثل التصحر في الأراضي الجافة، وآثار الجفاف وأهمية الغابات الجافة، وأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق تنفيذ الاتفاقية. وقد تواصلت الحملة مع العلماء ومقرري السياسات والناشطين في مجال البيئة ومنظمات المجتمع المدني وعرضت الإجراءات المتخذة في الميدان من خلال الكتب والصور والأفلام. ويمكن أن يعزى الجزء الأكبر من هذا التقدم إلى ثلاثة عوامل.

73 - وأما العامل الأول فهو إعلان العقد، الذي سلط مزيدا من الضوء على مسألة التصحر والجفاف وساهم في كفالة استمرار التركيز عليها. ويتمثل العامل الثاني في تأطير الولاية وإسنادها إلى وكالة محددة، الأمر الذي حفز على اتخاذ إجراءات من جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة دعماً للاتفاقية. والعامل الثالث هو تزايد الأدلة التي تثبت التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على الفشل في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

74 - وفيما يلي بعض أهم التطورات التي شهدتها فترة العقد:

(أ) اعتماد الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي؛

(ب) زيادة الالتزام بإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة واستصلاحها، بما في ذلك اعتماد الأطراف في الاتفاقية غايات وطنية طوعية؛

(ج) وضع منهجيات علمية لتقييم ورصد تدهور الأراضي، فضلاً عن أدوات وتكنولوجيات إدارة الأراضي من أجل إعادة تأهيلها واستصلاحها؛

(د) تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمسائل السياساتية البالغة الأهمية، ولا سيما التخفيف من حدة الجفاف، والمساواة بين الجنسين، وحقوق ملكية الأراضي، والعواصف الرملية والترابية؛

(هـ) تزايد دور العلم في: '1' العمل الذي تضطلع به أمانة الاتفاقية لوضع منهجيات لتصميم وتنفيذ تدابير تحييد أثر تدهور الأراضي، وإدماج الحقوق الجنسانية وحقوق ملكية الأراضي وبناء القدرات الوطنية في إطار مبادرة مكافحة الجفاف؛ و '2' تعزيز الوعي العالمي بأهمية الإدارة الجيدة للأراضي في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على جميع المستويات، بما في ذلك الفقر المدقع وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

75 - وما فتئت تتضح أهمية صحة الأرض لضمان مستقبل مستدام. وفي ضوء التعهد بإعادة تأهيل و/أو استصلاح أكثر من 750 مليون هكتار من الأراضي على الصعيد العالمي، وتوافر أدوات التقييم والرصد اللازمة، لا يمكن المغالاة في التشديد على أهمية الفرصة المتاحة لتحقيق مستقبل أوفى صحة وأكثر قدرة على الصمود، بيد أن الفترة الزمنية المتاحة لاغتنام هذه فرصة هي فترة ضيقة في ضوء تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وغير ذلك من التهديدات العالمية.

76 - وسيستند عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، الذي يبدأ في عام 2021، إلى التقدم المحرز خلال عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر، وسيُثير مزيدا من الاهتمام بالمبادرات والمشاريع والبرامج القائمة التي تسهم في الانتعاش الاقتصادي، وسبل العيش المستدامة، والقدرة على الصمود في المدى الطويل، من قبيل تلك التي تم الالتزام بها في إطار غايات تحييد أثر تدهور الأراضي،

كما سيشجع على زيادة الاستثمار فيها. وفي ضوء أنشطة الاستصلاح الواسعة النطاق المخطط لها بموجب الاتفاقية، قد ترغب الدول الأعضاء في دعوة جهات التنسيق الوطنية لأنشطة عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية إلى العمل بتعاون وثيق مع أمانة الاتفاقية لتعزيز التعلم، وتسخير الموارد، وتعزيز الإجراءات المنسقة لزيادة الكفاءة والتأثير على أرض الواقع.

77 - والاستثمار في القدرات الإحصائية الوطنية لإنتاج إحصاءات جنسانية جيدة النوعية وفي الوقت المناسب، ولا سيما في البلدان النامية، شرط محوري ليس فقط لأغراض المساءلة في نجاح العمل و/أو فشله. ومن الأهمية بمكان أيضا اتخاذ تدابير تصحيحية حيثما تؤدي التدخلات إلى نتائج عكسية. وقد ترغب الدول الأعضاء في تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة، ودعاة المساواة بين الجنسين، وسائر فئات المجتمع المدني، ليس فقط باعتبارهم من مستخدمي البيانات ومنتجيها، وإنما أيضاً بوصفهم دعاة، من أجل دعم جمع البيانات الجنسانية وتصنيفها ومواءمتها في الأنشطة المتصلة بالغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تحييد أثر تدهور الأراضي.

78 - وقد ترغب الدول الأعضاء في دعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص والمنشآت والمؤسسات والصناديق المتعددة الأطراف والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة، إلى تزويد البلدان التي حددت غاياتها المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي وباستصلاح الأراضي بالموارد البشرية والمالية والتكنولوجية والقدرات اللازمة لتحقيق هذه الغايات قبل نهاية عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية بوقت كاف.

79 - وبالنظر أيضا إلى الطابع المتعدد الأبعاد للعواصف الرملية والترابية، قد ترغب الدول الأعضاء في أن تؤكد من جديد أن التخفيف من حدة العوامل المؤدية إلى العواصف الرملية والترابية ومن تأثيراتها يشكل مجالا هاما للتعاون الدولي، وأن تشجع أمانة الاتفاقية، في حدود ولاياتها ومواردها، على مواصلة تقديم المساعدة في بناء القدرات لمكافحة العواصف الرملية والترابية ودعم تنفيذ الإجراءات الوطنية والإقليمية والعالمية في البلدان المتضررة.

80 - وبمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، الذي عُقد في 17 حزيران/يونيه 2020، دعا الأمين العام إلى "إبرام عقد جديد من أجل الطبيعة" من خلال العمل والتضامن على الصعيد الدولي، وإلى توسيع نطاق "ترميم الأراضي والتوسع في الحلول القائمة على الطبيعة لأغراض العمل المناخي ولمصلحة الأجيال المقبلة". وقد ترغب الدول الأعضاء أيضا في أن تبحث إمكانية اعتماد "عقد جديد من أجل الطبيعة" يستند إلى الاعتراف بأن رفاه البشرية وقدرتها على الصمود في المدى الطويل يعتمدان على سلامة الطبيعة وعافيتها. وينبغي أن يكون هدف هذا العَقد الجديد هو تعزيز القيم المشتركة والدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 من أجل إعادة البناء على نحو أفضل، وتشجيع ثقافة التعامل السليم مع الطبيعة والشعور بالمسؤولية تجاه الأجيال المقبلة.